وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان
كلية العلوم السياسية

الفردية في الفكر الغربي المعاصر

بحث تقدم به الطالبة

حنين حامد فرج

الى كلية العلوم السياسية / جامعة ميسان

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية

اشراف

أ.د مرتضى شنشول ساهي

١٤٤٦هـ ٢٠٢٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

(ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت
علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه و
أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين)

صدق الله العظيم

(سورة النمل : آية ١٩)

الإهداء

إليها وإلى سنوات العمر التي ظفرت بها وأنا أستمتع برؤيتها حولي في كل لحظة . . إليها وإلى لمستها الدافئة . . إليها تلك المرأة التي كانت لي في الحياة ركنا شديدا . . إلى يا أمي الغالية .

إلى العظيم أبي . . بعينيه رأيت الحياة . . وبمبادئه وأخلاقه وصبره على مصابه ترسخ في عقليتي وعقيدتي زهد الدنيا واحترامي لنفسي ولغيري .

إلى أفراد أسرتي الصغيرة وعائلتي الكبيرة من كانوا سندا .

لي ودعما رغم إخفاقاتي وانكساراتي . . إلى من أحسنوا الظن بي ورأوا في الخير بأعينهم وقلوبهم .

والى استاذي الذي أدركت معه حب النجاح والتطور

. . . إلى الأستاذ مرتضى شنشول ساهي

الشكر والتقدير

لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد .

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ... إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة ، والى من تقف الكلمات حائرة أمام فضلهم ومساعدتهم أساتذتي الافاضل في قسم العلوم السياسية ، اليكم أحني قامتي واقدمها لكم ثمرة سنواتي الدراسية الشكر لكل من ساعدني لِكمال مشواري الدراسي وأشكر الكادر التدريسي وأخص بالتقدير والشكر :

أ.د مرتضى شنشول ساهي

الذي تفضل بالأشراف على هذا البحث و الذي ساعدني على إتمامه وقدم لنا سبل العون ومد لنا يد المساعدة فجزاه الله عنا كل الخير فلها منا كل التقدير والاحترام .

وألى زملائي واصدقائي الذين زرعوا التفاؤل في دربنا والذين كانوا نورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات ، ربما دون أن يشعروا بدورهم بذلك .

... فلهم مني كل الشكر والتقدير ...

ت	الموضوع	رقم الصفحة
١.	العنوان	أ
٢.	الاية القرانية	ب
٣.	الاهداء	ج
٤.	الشكر والتقدير	د
٥.	المحتويات	ه
٦.	المقدمة	١-٣
٧.	الفصل الاول / مدخل مفاهيمي	٤
٨.	المبحث الاول : مفهوم الفردية	٤
٩.	المبحث الثاني / نشأة النظرية الفردية	٥-١٢
١٠.	الفصل الثاني / مرتكزات النظرية الفردية	١٣
١١.	المبحث الاول /المرتكزات السياسية	١٣-١٧
١٢.	المبحث الثاني / المرتكزات المدنية	١٨-٢١
١٣.	الفصل الثالث / تطبيقات النظرية الفردية في دستور الولايات المتحدة	٢٢
١٤.	المبحث الاول / دستور الولايات المتحدة	٢٢-٢٤
١٥.	المبحث الثاني / المرتكزات الفردية في دستور الولايات المتحدة	٢٥-٢٦
١٦.	الخاتمة	٢٧
١٧.	الاستنتاجات	٢٨
١٨.	المصادر	٢٩

المقدمة

على مر التاريخ، كانت الفردية إحدى الأفكار المركزية التي ساهمت في تشكيل الفكر الإنساني وصياغة المجتمعات، وخاصة في السياق الغربي. منذ بداياتها المبكرة في الفلسفة الإغريقية وحتى تطورها العميق في عصر التنوير، مثلت الفردية مفهومًا محوريًا يعبر عن قيمة الفرد وحقوقه وكرامته في مواجهة القيود الجماعية والتقليدية. مع بزوغ العصر الحديث، اتخذت الفردية أبعادًا أكثر تعقيدًا، حيث أصبحت رمزًا للحرية الشخصية، والاستقلالية الفكرية، والمسؤولية الذاتية، مما جعلها محط اهتمام الفلاسفة والمفكرين.

في الفكر الغربي المعاصر، أخذت الفردية منعطفًا جديدًا مع التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. في ظل العولمة والثورة التكنولوجية، أصبحت الفردية تعكس طموح الإنسان لتحقيق ذاته في عالم مليء بالتحديات والفرص، لكنها في الوقت نفسه واجهت انتقادات لاذعة، حيث اعتبرها البعض سببًا في تفكك الروابط الاجتماعية وانحدار القيم الجماعية. هذه الثنائية بين تمجيد الفردية وانتقادها دفعت الفكر الغربي المعاصر إلى الغوص في أعماق المفهوم، وتحليل تأثيره على كافة جوانب الحياة، بدءًا من الثقافة والسياسة، وصولًا إلى الأخلاقيات والقيم الاجتماعية.

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة متكاملة عن مفهوم الفردية كما تطور في الفكر الغربي المعاصر، من خلال تحليل جذوره الفلسفية وإسهامات أبرز المفكرين في صياغته. كما يناقش البحث تأثير الفردية على المجتمعات الغربية، سواء على مستوى الحريات الشخصية والحقوق، أو على مستوى التحديات التي فرضتها على العلاقات الاجتماعية والتضامن الإنساني. ومن خلال هذا البحث، نسعى إلى فهم أعمق لهذا المفهوم، وإلى استكشاف إمكانيات تحقيق توازن بين الفردية كقيمة أساسية والضرورات الجماعية التي تضمن استمرارية المجتمعات وازدهارها

مشكلة البحث:

يُعتبر مفهوم الفردية من الركائز الأساسية في بناء الفكر الغربي، وقد مرّ بتطورات فكرية وفلسفية متعددة، منذ الفلسفة الإغريقية وحتى الفلسفات المعاصرة. إلا أن هذا المفهوم لم يكن دائمًا موضع إجماع، بل أثار جدلاً حول حدوده، وتداخله مع القيم الجماعية والدينية والاقتصادية. تكمن المشكلة الأساسية في هذا البحث في:

كيف تطور مفهوم الفردية في الفكر الغربي؟ وما هي الإشكالات الفلسفية والسياسية والاجتماعية التي أثارها عبر العصور؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه يتناول مفهومًا محوريًا في تاريخ الفكر الغربي، له تأثيرات عميقة على مفاهيم مثل الحرية، وحقوق الإنسان، والليبرالية، والديمقراطية. كما أن دراسة الفردية تُسهم في فهم الفارق بين المنظومات الفكرية الغربية والعربية، وتتيح قراءة نقدية للمفاهيم المستوردة ومحاولة تكييفها أو نقدها داخل السياق العربي المعاصر.

فرضية البحث:

يفترض هذا البحث أن مفهوم الفردية في الفكر الغربي لم يكن ثابتًا، بل شهد تحولات عميقة نتيجة السياقات الفلسفية والدينية والسياسية، وأن هذه التحولات أثّرت على تشكيل بنى المجتمع الغربي وقيمه الحديثة.

كما يفترض البحث أن الفردية المفرطة في السياق الحديث قد أدّت إلى تحديات جديدة على مستوى الهوية، والعلاقات الاجتماعية، والعدالة الاقتصادية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تتبّع التطور التاريخي لمفهوم الفردية في الفكر الغربي، واستكشاف أسسه الفلسفية، وتحليل انعكاساته على الحياة السياسية والاجتماعية، مع تقديم قراءة نقدية للفردية في سياقها المعاصر، ومقارنتها بالمفاهيم الجماعية أو المجتمعية.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي التاريخي، من خلال تتبّع تطور فكرة الفردية عبر محطات فكرية رئيسية في التاريخ الغربي، وتحليل نصوص وأفكار أبرز الفلاسفة والمفكرين. كما يستعين البحث بـالمنهج المقارن عند الحاجة، لمقارنة الفردية الغربية ببعض المفاهيم الموازية في الفكر العربي أو الديني.

وسيتم استخدام المصادر الفلسفية الأساسية، والدراسات الفكرية الحديثة، والمراجع النقدية التي تناولت هذا المفهوم

الفصل الاول / مدخل مفاهيمي

المبحث الاول : مفهوم الفردية

المطلب الاول / مفهوم الفردية لغة

التعريف اللغوي

الفردية مشتقة من الجذر العربي (فَرَدَ)، الذي يعني "الوحدة" و"التميز". فيقال: "فرد الشيء" أي جعله منفصلًا عن غيره، و"الفرد" هو الشخص المستقل الذي لا يتبع الجماعة في قراراته أو أفعاله. [1]

المطلب الثاني/ مفهوم الفردية اصطلاحاً

التعريف الاصطلاحي

الفردية تشير إلى فلسفة أو منظومة فكرية تركز على قيمة الفرد ككيان مستقل عن الجماعة، مع إعطاء الأولوية لحريته الشخصية وحقوقه الذاتية. وهي تعكس توجهًا فكريًا يدعو إلى تمكين الفرد من التعبير عن ذاته وتحقيق طموحاته بعيدًا عن الضغوط الاجتماعية أو القيود المؤسسية. [2]

وتُعد الفردية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها **الفلسفات الليبرالية والإنسانية**، حيث تؤكد على ضرورة احترام حرية الفرد في:

- **اختيار معتقداته.**
- **تحديد أسلوب حياته.**
- **تحقيق طموحاته الخاصة.**

كما تهدف إلى **تحرير الإنسان من الضغوط الاجتماعية أو القيود المؤسسية** التي قد تعوق نموه الذاتي أو تحدّ من قدرته على اتخاذ قراراته بحرية.
ومن هنا، فإن الفردية ليست مجرد انفصال عن الجماعة، بل هي دعوة إلى **التوازن بين حرية الفرد ومسؤولياته** تجاه مجتمعه، بما يحقق له الاستقلالية دون الإضرار بحقوق الآخرين.

---

[1] د. اسعد شريف الإمارة، *سيكولوجية الفروق الفردية علم النفس الفارقي*، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٤. ص١١٢
[2] أحمد الخطيب، إعداد المعلم العربي لنماذج استراتيجية، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ط١، ٢٠٠٨.ص ٤٥

المبحث الثاني / نشأة النظرية الفردية

المطلب الاول : تاريخ نشأة الفردية

أولًا: الفردية في الفكر القديم

الفردية في الحضارات القديمة:

١. مصر القديمة وبابل: في هذه الحضارات، كانت المجموعات هي الأساس في تكوين المجتمع، ولم يكن هناك اهتمام ملحوظ باستقلالية الفرد. كان يُنظر إلى الفرد باعتباره جزءًا من الجماعة، وكان للروابط العائلية والدينية الدور الأكبر في تشكيل حياة الشخص.[١]

٢. الصين القديمة: كانت القيم الجماعية تسيطر على الفكر الصيني في فترة ما قبل الميلاد، وكان الفيلسوف كونفوشيوس يركز على دور الفرد داخل الأسرة والمجتمع، وأهمية الانسجام بين الجميع لتحقيق التوازن الاجتماعي.

٣. الفكر اليوناني: في الفلسفة اليونانية، بدأ التركيز على الفرد ككيان عقلاني قادر على التفكير واتخاذ القرارات. على سبيل المثال، سقراط شدد على "معرفة الذات"، وأكد على أن الحكمة تبدأ بمعرفة الشخص لنفسه من الداخل.

أرسطو، رغم أنه كان يؤكد على أهمية المجتمع، لكنه رأى أن الفرد هو الكائن الذي يتحقق فيه الهدف الأسمى للحياة، وهو "العيش بشكل جيد"، ويجب أن يتناغم مع الحياة الاجتماعية ويحقق الفضائل.

---

[١] جون دبليو بروجس، *التقويم والتوجيه في التربية وعلم النفس*، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ط١، ٢٠٠٢ ص٨٨

ثانيًا: الفردية في الفكر الديني

- في المسيحية:

قدمت المسيحية فكرة الإنسان ككائن مسؤول عن خلاصه الشخصي. في هذا السياق، أكدت المسيحية على العلاقة الفردية بين الإنسان والله، مما جعل الفردية عنصرًا مهمًا في العقيدة المسيحية. [1]

على الرغم من أن المسيحية لا تشجع على الأنانية، إلا أنها شددت على أن لكل فرد إرادة حرة وعلاقة شخصية مع الله.

- في الإسلام:

الإسلام أيضًا منح الفرد قيمة كبيرة من خلال التأكيد على المسؤولية الشخصية. فكل فرد في الإسلام يُحاسب على أعماله أمام الله، وليس بالنيابة عن الآخرين.

بالمقابل، يُشجع الإسلام على التعاون بين الأفراد في المجتمع مع الحفاظ على التوازن بين الفرد والجماعة. إذ يرى أن الفرد لا يمكنه أن يعيش في عزلة عن محيطه.

ثالثًا: الفردية في عصر النهضة (القرن ١٤-١٦)

- النهضة الفكرية:

في عصر النهضة في أوروبا، بدأت فكرة الفردية في التبلور على نطاق أوسع. شهد هذا العصر بروز الإنسان ككائن فاعل في التاريخ والفكر. [2]

كان الفلاسفة والفنانون مثل ليوناردو دافنشي ومايكل أنجلو يسعون إلى إبراز الفرد في أعمالهم الفنية، وتصوراتهم عن الإنسان كانت تدور حول الشخص ككيان مستقل وقادر على الإبداع.

---

[1] محمد قطب، مدخل تمهيدي في علم النفس العام، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، ط١،ص٦٦

[2] أنيس محمد أحمد قاسم، الفروق الفردية والتقويم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٣ ص١٠٤

- إحياء الفلسفة الإنسانية:

ديكارت، في القرن السابع عشر، كان واحدًا من أبرز مفكري النهضة الذين سعوا لتعزيز الفردانية عبر دعوته لتأسيس الفلسفة على "أنا أفكر إذاً أنا موجود". كانت هذه المقولة تركز على الوجود الفردي واستقلال العقل كمنطلق للمعرفة.

رابعًا: الفردية في عصر التنوير (القرن ١٧-١٨)

- الفكر الفلسفي والسياسي:

في عصر التنوير، حيث كان المفكرون الغربيون يسعون إلى التأسيس لعصر جديد يقوم على العقلانية والحرية، أصبحت الفردية جزءًا أساسيًا من فلسفاتهم.

جون لوك أكد على الحقوق الطبيعية للأفراد مثل الحياة، الحرية، والممتلكات، معتبراً أن الهدف من السلطة السياسية هو حماية حقوق الأفراد.

جان جاك روسو، رغم نقده للتوجهات الفردية المفرطة، أشار إلى أهمية حرية الإرادة الفردية ضمن إطار "العقد الاجتماعي".

- الليبرالية الكلاسيكية:

مع تطور الفكر السياسي في القرن ١٨، أصبح مفهوم الفردية ركيزة أساسية في الليبرالية الكلاسيكية.

آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" [١] دعم فكرة الفردية من خلال تركيزه على الاقتصاد الحر، حيث يعتبر الفرد هو العنصر الرئيسي الذي يقود النشاط الاقتصادي من خلال حرية المبادرة والتنافس.

خامسًا: الفردية في العصر الحديث (القرن ١٩-٢٠)

- الحداثة:

مع بداية الحداثة، تحولت الفردية إلى قاعدة أساسية لبناء المجتمعات الحديثة. في هذا السياق، أصبح الفرد يشكل المحور المركزي للمجتمع والسياسة.

[١] أنيس إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٢.ص٥٥

فريدريك نيتشه شدد على "إرادة القوة" باعتبارها دافعًا فرديًا أساسيًا، حيث كانت الفكرة تدور حول أن كل فرد لديه قدرة على تحقيق ذاته عبر تحدي المعايير المجتمعية.

- الوجودية:

الفردية في الوجودية تمحورت حول الحرية الفردية والبحث عن المعنى الشخصي في عالم يفتقر إلى قيم ثابتة. جان بول سارتر اعتبر أن الإنسان هو من يخلق قيمه ومعناه في الحياة، وبالتالي يصبح الفرد مسؤولًا عن ذاته.

المطلب الثاني : مقومات نشأة الفردية

اولاً : من حيث الاستعداد

١. الاستعداد الفلسفي

- التحرر العقلي والفكري

من أبرز المقومات الفكرية التي ساعدت في نشوء الفردية هو التحرر العقلي الذي بدأ في الفكر الفلسفي في عصر النهضة وعصر التنوير. في هذه الفترات، بدأ الأفراد يرفضون القيود التقليدية المفروضة من الكنيسة أو المجتمع وبدأوا في التفكير المستقل. [١]

- الفردية في الفلسفات الحديثة

مع ظهور الوجودية في القرن التاسع عشر، مثل أفكار جان بول سارتر ومارتن هايدغر، تم التأكيد على أهمية الحرية الفردية وحق الفرد في تشكيل معناه الذاتي. أشار سارتر إلى أن الإنسان لا يملك طبيعة ثابتة، بل هو الذي يحدد ذاته من خلال اختياراته، مما يشير إلى الاستعداد الفلسفي نحو قبول الفرد ككائن مستقل يتحمل مسؤولية خياراته [٢]

٢. الاستعداد الاجتماعي

- التحولات الاجتماعية نحو الفردانية

[١] محمد قطب، مدخل تمهيدي في علم النفس العام، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، ط١.ص٦٦
[٢] حسن محمد، علم النفس التربوي وتطبيقاته، دار الثقافة، عمان، ط١، ٢٠٠٢.ص١٢٠

المجتمعات الغربية في العصور الحديثة شهدت تحولًا من المجتمعات الجماعية التي تعتمد على الزعامة التقليدية والتراتبية الاجتماعية إلى المجتمعات الفردية التي تعترف بحقوق الأفراد في تحديد مصائرهم.

في المجتمع التقليدي، كان الفرد يُعتبر جزءًا من جماعة أكبر مثل الأسرة أو العشيرة أو الدين. ولكن مع تطور الدولة القومية في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، بدأ يتمتع الأفراد بحقوق شخصية وسياسية مستقلة.

- التطورات الاقتصادية

مع ظهور الرأسمالية وتوسع الاقتصاد الحر في القرن التاسع عشر، أصبح الأفراد في مراكز النشاط الاقتصادي، مما ساعد في تفعيل الاستعدادات الاجتماعية نحو الفردية.

٣. الاستعداد النفسي

- تطور مفهوم الهوية الذاتية

في القرنين التاسع عشر والعشرين، مع تطور علم النفس، أصبح المفهوم النفسي للهوية أحد المقومات الأساسية في نشوء الفردية. بدأ الفلاسفة وعلماء النفس في فهم أن الفرد ليس مجرد كائن اجتماعي، بل هو كائن مميز يمكنه بناء هويته الذاتية بشكل فردي.

أفكار مثل تحقيق الذات والإشباع الذاتي التي طرحها أبراهام ماسلو [١] في هرميته للاحتياجات، ركزت على ضرورة تحقيق الفرد لذاته وتطوير قدراته الشخصية ليصل إلى أعلى مستويات الرضا الذاتي.

- النظريات النفسية الحديثة

سيغموند فرويد اعتبر أن الأفراد لديهم رغبات وميول فطرية تساهم في تشكيل شخصياتهم، مما يعزز الاستعداد نحو التطور الشخصي والتفرد.

من خلال التحليل النفسي، يظهر الاستعداد النفسي نحو البحث عن التحقق الذاتي والبحث عن التحرر الشخصي، مع العمل على تجاوز الصراعات الداخلية.

٣.الاستعداد الثقافي

[١] أحمد الخطيب، إعداد المعلم العربي لنماذج استراتيجية، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ط١، ٢٠٠٨ص٤٥

- الثقافة الغربية الحديثة

من خلال الأدب والفن والثقافة العامة، بدأت الفردية الثقافية في النمو. في الفنون، كان هناك تركيز على التعبير الفردي والإبداع الشخصي، وهو ما نراه في أعمال الأدباء والفنانين في القرنين التاسع عشر والعشرين مثل ديستويفسكي وفان جوخ. [1]

الموسيقى والأدب من القرون الحديثة كانا يعكسان رغبة الأفراد في التعبير عن تجاربهم الشخصية وفهمهم للوجود، مما ساعد في تعزيز الاستعداد الفردي.

اسباب نشأة الفردية

من حيث ضعف القانون

ظهرت الفردية في الفكر الغربي نتيجة لتداخل عدة عوامل اجتماعية وفكرية، وكان من أبرز هذه العوامل الضعف القانوني. يعني الضعف القانوني ضعف قدرة الأنظمة القانونية على حماية حقوق الأفراد وضمان العدالة والمساواة بين المواطنين. هذا الضعف دفع الأفراد نحو تعزيز استقلالهم الشخصي وحقوقهم الفردية بعيدًا عن الهيمنة الاجتماعية أو السياسية.

١. غياب ضمانات حماية الحقوق الفردية

في العديد من الأنظمة القانونية التقليدية، كانت القوانين تُركّز بشكل أكبر على الحقوق الجماعية أو السلطة العليا (كالملك أو الكنيسة)[2] على حساب حقوق الأفراد. هذا الضعف القانوني في حماية الحقوق الفردية جعل الأفراد يشعرون بحاجة إلى تحرر أكبر، مما ساعد في ظهور مفاهيم الفردية.

٢. تأثير الأنظمة الاستبدادية

في فترات تاريخية، حيث كان الحكام يسيطرون على القوانين بشكل مطلق، كانت الحقوق الفردية مهضومة، حيث كان الفرد مجبرًا على الخضوع للسلطة. في هذه الأوقات، بدأ الأفراد في السعي وراء الاستقلال الشخصي وتعزيز الحرية الفردية، نتيجة الضعف القانوني في حماية الحقوق الأساسية.

[1] د. أسعد شريف الإمارة، سيكولوجية الفروق الفردية علم النفس الفارقي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٤ ص١١٢
[2] طه عبد الرحمن، سؤال الأخلاق: مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية. ط٣، ٢٠٠٧، ص١١٠

٣. تطور الفكر الليبرالي

مع ظهور الفكر الليبرالي في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وخاصة مع فلاسفة مثل جون لوك وفولتير، تم التأكيد على حقوق الأفراد وضرورة ضمان الحرية الشخصية. ومع ذلك، لم تكن الأنظمة القانونية في ذلك الوقت قادرة على تطبيق هذه الأفكار بشكل كامل، مما ساهم في تعزيز الفردية كوسيلة للتعبير عن الحقوق الطبيعية للأفراد. [١]

٤. ضعف النظام القانوني في العصر الحديث

حتى في فترات حديثة، كانت بعض الأنظمة القانونية لا تزال تفتقر إلى القدرة على ضمان الحقوق الفردية. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة في فترة التمييز العنصري، كانت القوانين تميز بين الأعراق، مما حفز العديد من الأفراد على المطالبة بمزيد من الحقوق الفردية والمساواة، وهو ما يعكس تطور الفردية كنتيجة للضعف القانوني في حماية هذه الحقوق.

٥. الضعف القانوني كدافع نحو التحرر

عندما يعجز النظام القانوني عن حماية حقوق الأفراد، يصبح الأفراد أكثر قدرة على تحديد مسارهم الشخصي دون الاعتماد على الدولة أو المجتمع. في هذه الحالة، يعزز الضعف القانوني من شعور الأفراد بالاستقلالية ويدفعهم نحو تعزيز الفردية كوسيلة للتحرر من القيود القانونية المفروضة عليهم.

ثالثاً: اسباب اجتماعية

١. تراجع السلطة الجماعية والتركيز على الذات

تراجع الأنماط الاجتماعية التقليدية التي كانت تركز على المجتمع ككل، مثل القبائل أو العشائر، وتزايد تأثير النظام الاجتماعي الذي يركز على الحقوق الفردية. حيث بدأت المجتمعات في التحول من التركيز على الواجبات الجماعية إلى الاهتمام بالحقوق الشخصية للفرد. [٢]

---

[١] محمد قطب، مدخل تمهيدي في علم النفس العام، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، ط١. ص٦٥

[٢] د. أسعد شريف الإمارة، سيكولوجية الفروق الفردية علم النفس الفارقي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٤ ص ١٢٣

٢. تزايد الطبقات الاجتماعية والفوارق الاقتصادية

مع تطور المجتمعات الغربية نحو الحداثة، ظهرت الطبقات الاجتماعية المتعددة، مما سمح بفرص أكبر للفرد لتحقيق الاستقلال المالي والاجتماعي. هذا التعدد الطبقي ساهم في تعزيز الفردية حيث أصبح بإمكان الأفراد التعبير عن هويتهم بعيدًا عن القيود الاجتماعية المفروضة عليهم.

٣. التعليم وتوسيع الفرص الفردية

مع انتشار التعليم وتوفير فرص أفضل للتعلم، أصبح الفرد أكثر قدرة على تحديد مساره الشخصي بعيدًا عن التأثيرات الجماعية. فالتعليم منح الأفراد أدوات التفكير النقدي، وزيّنت لهم فرصًا لتحقيق الاستقلالية الشخصية والمشاركة في قرارات الحياة.

٤. التغيرات الثقافية والتحولات الاجتماعية

شهدت المجتمعات الغربية تحولات ثقافية كبيرة أدت إلى حرية التعبير والاختلاف الثقافي. هذه التغيرات كانت جزءًا من تنامي الفردية، حيث أصبح الأفراد يقدرون التعددية الثقافية ويعززون من الاستقلال الثقافي، ويشجعون على التعبير عن آرائهم وأيديولوجياتهم. [١]

٥. تأثير حركات الحقوق المدنية والمساواة

أثرت الحركات الاجتماعية مثل حركات حقوق المرأة وحركات الحقوق المدنية في تعزيز الفردية في المجتمع الغربي. إذ طالبت هذه الحركات بحقوق الأفراد في اتخاذ قرارات حياتية مستقلة، وهو ما دفع نحو زيادة أهمية الحرية الفردية والمساواة الاجتماعية.

[١] : أنيس إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٢،ص٥٥

الفصل الثاني / مرتكزات النظرية الفردية

المبحث الاول /المرتكزات السياسية

اولاً : المنشأ الدستوري

١. الدستور كضامن للحقوق الفردية

أحد الأسس السياسية الرئيسية للنظرية الفردية في الفكر الغربي المعاصر هو أن الدساتير تمثل الركيزة السياسية التي تحدد ويضمن حقوق الأفراد ضد التدخلات الحكومية. حيث لا تقتصر الدساتير على تنظيم عمل السلطة السياسية، بل تحدد الحقوق المدنية و الحريات الفردية للأفراد.

دستور الولايات المتحدة لعام ١٧٨٧ كان من أبرز الدساتير التي ضمنت حقوق الأفراد. فقد تم تضمين وثيقة الحقوق (Bill of Rights)[١] التي تتضمن ضمانات مثل حرية التعبير، الحق في محاكمة عادلة، و الحق في حماية الممتلكات الشخصية.

٢. فصل السلطات وحماية الحقوق الفردية

تعد فكرة فصل السلطات في الأنظمة الدستورية أحد المرتكزات السياسية الأساسية لحماية الحقوق الفردية. يقوم الفصل بين السلطات على أساس أن السلطة السياسية يجب أن تكون موزعة بين السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، و السلطة القضائية، حتى لا يتمكن أي جهاز من الحكومة من تهديد حرية الأفراد.[٢]

٣. الديمقراطية الليبرالية وحقوق الأفراد

من المرتكزات السياسية المهمة في النظرية الفردية نظام الديمقراطية الليبرالية، الذي يُعتبر الأفراد فيه مصدر السلطة ويمتلكون الحق في اختيار حكوماتهم. هذه الديمقراطية تركز على حماية الحقوق المدنية و الحرية السياسية للأفراد عبر صناديق الاقتراع.[٣]

---

[١] حسن محمد، علم النفس التربوي وتطبيقاته، دار الثقافة، عمان، ط١، ٢٠٠٢.ص١٢٠

[٢] بدر محمد، أثر التوجيه الدراسي على التحصيل الدراسي في المرحلة الثانوية، دار الأمل للنشر والتوزيع والطباعة، (ط١) ٢٠٠٣ص٨٨

[٣] محمد قطب، مدخل تمهيدي في علم النفس العام، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، ط١،ص٦٧

٤. مبدأ الدولة كحامي للحقوق الفردية

في النظرية الفردية، يُعتبر الدستور بمثابة التزام من الدولة بحماية حقوق الأفراد. الدولة لا تمارس السلطة المطلقة على الأفراد، بل تقتصر مهمتها على حماية الحرية الشخصية و الحقوق المدنية. لذلك، فإن الدستور يجب أن يحظر أي تعديات قد تقوم بها الدولة على هذه الحقوق. [١]

٥. تأكيد الحريات الاقتصادية في النظم الليبرالية

جزء مهم من الحقوق الفردية في النظرية الفردية هو الحرية الاقتصادية. حيث يُعتبر أن الأفراد يجب أن يكونوا أحرارًا في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية بما يتناسب مع مصالحهم الخاصة، دون تدخل كبير من الحكومة.

٦. المحكمة الدستورية وحماية الفردية

تلعب المحاكم الدستورية دورًا محوريًا في ضمان حماية الحقوق الفردية المقررة في الدستور. من خلال المراجعة القضائية، تضمن هذه المحاكم أن لا تتعارض القوانين مع الحقوق الفردية التي نص عليها الدستور. [٢]

ثانياً : الحقوق الدستورية

١. الحق في الحياة والحرية الشخصية

يُعد الحق في الحياة و الحرية الشخصية من أهم الحقوق الدستورية التي تضمنها الدساتير الحديثة في الفكر الغربي المعاصر. فهي حقوق أساسية تمكّن الأفراد من العيش بحرية دون أي تدخل غير مبرر من الدولة.

في الدستور الأمريكي، على سبيل المثال، تحظر التعديلات الدستورية على الدولة حرمان الأفراد من الحرية الشخصية إلا من خلال إجراءات قانونية عادلة. وهذا يتضمن الحق في الاحتجاز العادل و الحرية من الاعتقال التعسفي. [٣]

---

[١] محمد قطب، مدخل تمهيدي في علم النفس العام، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، ط١.ص٦٤

[٢] أحمد الخطيب، إعداد المعلم العربي لنماذج استراتيجية، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ط١، ٢٠٠٨.ص٢٣

[٣] بدر محمد، أثر التوجيه الدراسي على التحصيل الدراسي في المرحلة الثانوية، دار الأمل للنشر والتوزيع والطباعة، (ط١) ٢٠٠٣ص٤٧

٢. حماية الممتلكات الخاصة

تُعتبر حماية الممتلكات الخاصة من أهم الحقوق الدستورية في الأنظمة الليبرالية الحديثة، حيث يُفترض أن الأفراد يمتلكون الحق في التمتع بممتلكاتهم دون أن تتدخل السلطة في استخدام هذه الممتلكات أو مصادرتها بغير وجه حق.

في العديد من الدساتير الغربية، مثل الدستور الأمريكي، [١] يُضمن الحق في الملكية ويشترط أن تكون السلطة التنفيذية أو التشريعية ملزمة بتوفير حماية لهذه الحقوق.

٣. الحق في محاكمة عادلة

يُعد الحق في محاكمة عادلة من أبرز الحقوق الدستورية التي تضمن حماية الفرد من الظلم أو التعسف الحكومي. في الأنظمة الغربية، من المهم أن يتمتع الأفراد بحقهم في أن يُحاكموا وفقًا للقانون وبإجراءات منصفة.

٤. حقوق حرية التعبير وحرية الصحافة

تُعتبر حرية التعبير و حرية الصحافة من الحقوق الدستورية الأساسية في الأنظمة الديمقراطية. هذه الحقوق تمكن الأفراد من التعبير عن آرائهم ونقد الحكومة دون خشية من الملاحقة القانونية.

الدستور الأمريكي، على سبيل المثال، يكفل حرية التعبير و حرية الصحافة في التعديل الأول، مما يضمن حق الأفراد في نشر الآراء والأخبار بشكل مستقل دون تدخل الحكومة.

٥. حقوق التجمُع والتظاهر

يعد الحق في التجمع السلمي و الحق في التظاهر من الحقوق الدستورية التي تتيح للأفراد ممارسة حرياتهم السياسية بشكل علني. من خلال الاحتجاجات السلمية، يمكن للأفراد التعبير عن رأيهم أو معارضتهم للسياسات الحكومية.

في العديد من الدساتير الغربية، يتم النص على أن الدولة لا يمكنها تقييد أو منع الأفراد من التجمع والتظاهر، حيث يظل هذا الحق محميًا.

---

[١] أنيس محمد أحمد قاسم، الفروق الفردية والتقويم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٣ .ص١٠٤

٦. ضمانات الحقوق السياسية في الدساتير

من خلال الحقوق السياسية، تضمن الدساتير الحديثة للأفراد حق المشاركة في الانتخابات و الترشح للمناصب العامة. هذه الحقوق تمكّن الأفراد من التأثير في تشكيل الحكومة ومن اتخاذ قرارات سياسية تؤثر في حياتهم.

في الدستور الفرنسي على سبيل المثال، تم النص على حق الأفراد في الانتخاب و الترشح كجزء من حقوقهم السياسية الأساسية التي لا يجوز المساس بها. [١]

ثالثاً : فرض احكام القانون

١. فرض القانون لضمان الحقوق الفردية

يُعتبر فرض أحكام القانون من وسائل الضمان الأساسية التي تضمن حماية الحقوق الفردية. في الأنظمة الديمقراطية الغربية، يُحظر على السلطات الحكومية تقييد حقوق الأفراد بشكل تعسفي، ويُشترط أن تكون أي إجراءات قانونية متخذة ضد الأفراد مبنية على قواعد قانونية واضحة ومتوافقة مع مبدأ العدالة.

في الدستور الأمريكي على سبيل المثال، الحقوق الفردية مثل الحرية الشخصية، الحق في الملكية، و الحق في محاكمة عادلة محمية بشكل صارم من خلال التعديلات الدستورية.

٢. مبدأ سيادة القانون

يُعد مبدأ سيادة القانون أحد أسس النظرية الفردية في الفكر الغربي المعاصر. يعني هذا المبدأ أن القانون هو السلطة العليا التي تخضع لها الدولة و الأفراد على حد سواء. لا

يمكن لأي شخص أو جهة أن تكون فوق القانون، حتى السلطات الحكومية يجب أن تحترم القوانين المقررة، مما يضمن عدم تعرض الأفراد للقمع أو الظلم. [٢]

٣. دور القضاء في تطبيق القانون

يُعتبر السلطة القضائية عاملاً أساسيًا في تطبيق أحكام القانون في النظام الفردي. القضاء في الفكر الغربي المعاصر يُعتبر حارسًا للحقوق الفردية و ضمانًا لاستقلال الأفراد في مواجهة السلطة التنفيذية أو التشريعية. القوانين ليست مجرد نصوص مكتوبة، بل هي وسيلة حيوية لضمان العدالة.

---

[١] أنيس محمد أحمد قاسم، الفروق الفردية والتقويم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٣ ص١٠٣

[٢] حسن محمد، علم النفس التربوي وتطبيقاته، دار الثقافة، عمان، ط١، ٢٠٠٢.ص٨٧

في النظام القضائي الأمريكي، يوجد ضمان من خلال المحاكم لمراجعة القوانين وتحديد ما إذا كانت تتماشى مع الدستور، مما يعزز العدالة و الحرية الفردية.

٤. فرض أحكام القانون في حماية الحريات السياسية

من أهم المرتكزات السياسية في النظرية الفردية هو ضمان الحقوق السياسية للأفراد، مثل حق المشاركة في الانتخابات و الحق في التعبير عن الرأي و الحق في التجمع. هذه الحقوق، التي تُعتبر حريات أساسية، تتطلب فرض أحكام قانونية تحميها وتمنع الدولة من التعدي عليها.[١]

على سبيل المثال، الدستور الفرنسي يضمن الحقوق السياسية، من خلال قوانين انتخابية تمنح المواطنين الحق في اختيار ممثليهم والمشاركة في العملية السياسية.

٥. فرض القوانين في مواجهة الاستبداد

تُعتبر الأنظمة القانونية آلية فعالة لمواجهة الاستبداد أو التعسف الحكومي. في الأنظمة التي تحترم النظرية الفردية، يتم ضمان أن القوانين تُسن وتُنفذ بحرية ونزاهة، مما يحد من تجاوزات السلطات و الاستبداد السياسي.

يُعتبر قانون حقوق الإنسان أحد الآليات القانونية التي توفر حماية ضد أي شكل من أشكال الظلم أو التمييز في الأنظمة السياسية.

٦. الإشراف على السلطة السياسية

تعتبر آليات فرض القانون جزءًا من الإشراف على السلطة السياسية. من خلال فرض القوانين التي تقيد السلطات السياسية، يضمن الأفراد أنهم غير معرضين لأي استغلال أو ظلم قد تمارسه الدولة.

الدساتير الغربية تعزز فكرة الرقابة الشعبية من خلال الانتخابات و الرقابة القضائية، مما يضمن حماية الحقوق من أي تحرك سياسي قد يهدد الحرية الفردية.

[١] محمد قطب، مدخل تمهيدي في علم النفس العام، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، ط١، ص٦٦